

محاولة لتقدير معدل الضغط الضريبي الأمثل في الجزائر خلال الفترة 1975-2015

د. دحماني إسماعيل

ج. الجزائر 3

الملخص:

تهتم هذه الورقة بتحديد المعدل الضريبي الأمثل الذي يعظم النمو الاقتصادي، وذلك بتقدير نموذجين قياسيين خلال الفترة 1975-2015 هما النموذج التربيعي ونموذج Scully، حيث تم التوصل أن المعدل الضريبي الذي يعظم النمو الاقتصادي يتراوح بين 23.3 و 39.6 من الناتج الداخلي الخام، حيث أن المعدل الحالي المرتفع يتسبب في هدر للموارد الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الضغط الضريبي ; النمو الاقتصادي ; الإيرادات ;

Abstract :

This paper investigates the optimal tax burden for the Algiers economy. To address this issue, the empirical analysis was conducted using both Scully and quadratic regression models and annual data covering the period from 1975 to 2015. These models suggest that the growth-maximizing tax rate is in the range of 23.23 to 39.6 . The actual high tax rates are shown to be responsible for substantial losses in growth and tax revenues.

Key words:

Tax rate; economic growth; government revenue;

المقدمة:

تعتبر الجزائر بلد أحادي التصدير **Mono exportateur** تمثل فيه نسبة المحروقات أكثر من 95%، وهذه النسبة تصبح أهم إذا علمنا أن نسبة كبيرة من الصادرات خارج قطاع المحروقات مشتقات بترولية، كذلك تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، هذا الوضع هو الذي أدى بانخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014 إلى تدهور الموازين الكلية للاقتصاد الجزائري.

من جهة أخرى قام العديد من الاقتصاديين بتحديد معدلات للضغط الضريبي تم اعتبارها مثلى، كالاقتصادي كولانكلارك **COLIN CLARK** الذي قدرها بنسبة 25%، مع العلم بأن هذه النسبة متعلقة بالدول المتقدمة وتهمل الحالات الاستثنائية التي تزداد فيها نسبة الاقتطاعات كالحروب والأزمات، وبما أن الضرائب المنخفضة بإمكانها دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا الرفع منها قد يساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال بعض النفقات العامة كنفقات الأمن والصحة والتعليم، لكن عند ما يتم تجاوز عتبة معينة للضغط الضريبي تبدأ الموارد المالية بالانخفاض، وهو ما يعرف بأثر **Laffer** من خلال المنحنى المنسوب له (مبدأ كثرة الضريبة تقتل الضريبة)، كما يعتبر **Arthur Laffer** من أوائل المنظرين للعلاقة غير الخطية بين معدل الاقتطاع **taux d'imposition** والنمو الاقتصادي، بحيث أنه بعد مستوى معين من الاقتطاع يبدأ الأثر السلبي للجباية على الاقتصاد الوطني، هذه الفكرة هي التي أدت بالدراسات التطبيقية إلى البحث عن معدل الضغط الضريبي الأمثل.

بعد التطور الذي شهدته نماذج النمو الاقتصادي الداخلية، بدأ بعض الاقتصاديين بالاهتمام بالعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، ومن بينهم **Barro (1990)** الذي أشار إلى وجود منحنى لافر بين معدل الاقتطاع ومعدل النمو الاقتصادي، الذي يظهر الأثر الإيجابي والفعال للسياسة الجبائية وحتى مستوى معين من الاقتطاع، وبعد هذا المستوى تبدأ الخارجيات السلبية **L'externalités négatives** في تعطيل حركة النمو الاقتصادي، وهذا هو هدف هذه الدراسة التي تسعى إلى معرفة طبيعة العلاقة وتقديرها بين معدل الاقتطاعات الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1970-2015، والإجابة على سؤال الإشكالية المتمثل في: ما هو معدل الضغط الضريبي الذي يعظم النمو الاقتصادي؟.

انطلاقاً مما سبق يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء، حيث سنتطرق في الجزء الثاني إلى عرض مختصر للدراسات النظرية والتطبيقية، ثم نقوم بالتقدير القياسي للعلاقة معدل الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي، وأخيراً نعطي خلاصة لما تم التوصل إليه مرفقة ببعض الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: معدل الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي: تحليل الدراسات النظرية والتطبيقية

يندرج موضوع العلاقة بين معدل الاقتطاعات والنمو الاقتصادي ضمن ما يعرف باقتصاديات جانب العرض "Supply-Side Economics" أو بعبارة أخرى النظرية الكلاسيكية لاقتصاد السوق المطورة من قبل Adam Smith. David Ricardo. Ludwig von Miseset Friedrich Hayek. Bruce Bartlett. كما يعتبر كل من Paul Craig Roberts et Arthur Laffer الممثلين الجدد لهذا النوع من الاقتصاديات من خلال الاقرار بمضار الضرائب المرتفعة (يتحقق التوازن بين الطلب والعرض من خلال ميكانيزم السعر فقط ودون تدخل حكومي على عكس الاقتصاد الكينزي أو Demand-Side Economics).

1. قواعد أساسية في تعظيم إيرادات المبيعات

يتم اللجوء في أغلب الأحيان إلى الأساليب العلمية كالرياضيات التفاضلية لتقييم وضعية تعظيم الإيرادات أو الوصول إلى الحد الأدنى تبعاً لهدف المنشأة، ومن أجل الوصول إلى قرارات بهذا الشأن يمكن تتبع الخطوات التالية على سبيل المثال:

على مستوى المنشأة الاقتصادية لتكن دالة الإيرادات الكلية TR تابع لكل من الأسعار P_x والكميات Q_x حسب المعادلة رقم 01

$$TR =$$

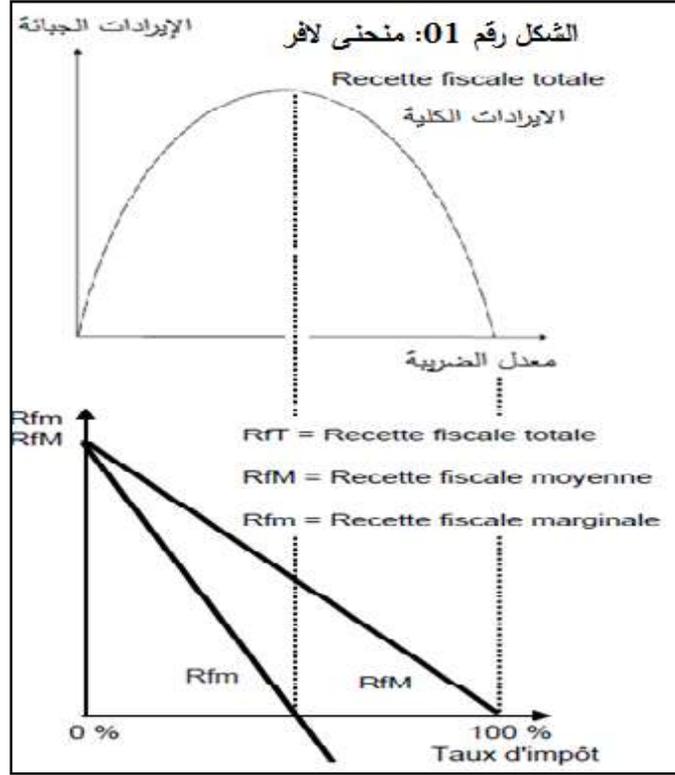
والشرط الضروري لتعظيم المعادلة رقم 01 هو أن تكون المشتقة الجزئية الأولى مساوية للصفر أو ضمن التحليل الحدي يكون الشرط الضروري لتعظيم إيرادات المبيعات هو أن تكون الإيرادات الحدية معدومة

وكذلك لكي تصل المنشأة بإيرادات مبيعاتها إلى الحد الأقصى يجب أن يتوفر **الشرط الكافي** وهذا يتحقق عندما يكون ميل منحنى الإيراد الحدي سالب، أي تكون المشتقة الجزئية الثانية سالبة، أما في حالة التندنية فيجب أن تكون متزايدة (موجبة).

2. منحنى لافر

يوضح هذا المنحنى تأثير المعدلات الحدية المرتفعة على الفعالية الاقتصادية وعلى الدوافع التي تجعل الأشخاص الملزمين بدفع الضرائب يقومون بتدنية الدخل الخاضع للضريبة، وهو المقصود من مبدأ الضريبة المرتفعة تقتل الضريبة، ويتضح من الشكل رقم 01 أنه في حالة ما تم عكس المنحنى على شكل حذوة الحصان نجد أنه بعد مستوى معين من الضرائب (قمة منحنى لافر) تبدأ الإيرادات بالانخفاض لأن الأفراد يعملون أقل أو يقومون بتخفيض الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي نجد أنه عندما يكون المعدل الحدي 100% تكون الإيرادات معدومة لأنه لا يكون هناك دافع للعمل، وهكذا يكون الاعتقاد بأن تخفيض المعدل الحدي للضريبة على دخل الأشخاص يؤدي إلى زيادة الإيرادات وليس تخفيضها. (1)

من جهة أخرى نلاحظ أن الحصيلة الضريبية لا ترتفع دائما بزيادة المعدل الضريبي، إذ الحصيلة الناجمة عن معدل يفوق 80% تكون أقل من معدل يتجاوز 15% والسبب في هذا أن المعدلات المرتفعة ينجم عنها الغش والتهرب الضريبي، أو الامتناع عن دفع الضرائب، والعكس صحيح.



على المستوى النظري توجد العديد من الدراسات التي قامت بدراسة طبيعة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، واختلفت من بلد لآخر، فعلى سبيل المثال توصل كل من SKINNER. 1987 ; BARRO. 1990 ; FOLSTER ET HENREKSON. 1990. 2001 ; ROMER. 2007 ; FAVERO ET GIAVAZZI. 2009 إلى وجود علاقة سالبة بين المتغيرين، إلا أن من بين نقائص هذه الدراسات هو طبيعة العلاقة الخطية وافترض ثبات التأثير الضريبي عبر الزمن، إلا أن طبيعة العلاقة كما أوضحها BARRO. 1990 هي غير خطية، وعليه اتجهت الدراسات التطبيقية إلى محاولة تقدير علاقة LAFFER لتحديد معدل الضغط الضريبي الأمثل، والتكاليف الناجمة عن زيادة الضرائب.

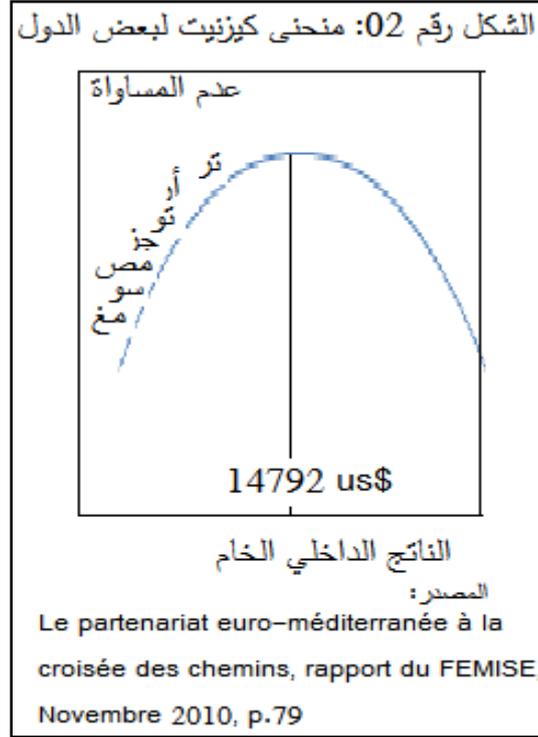
على المستوى التطبيقي توصل الباحث SCULLY إلى وجود علاقة من شكل حذوة فرس مقلوبة في نيوزيلندا خلال الفترة 1927-1994، كما

وجد أن معدل الضرائب الذي يعظم النمو الاقتصادي يساوي حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام، كذلك وجد أن معدل الضغط الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بين 21.5% و 22.9% خلال الفترة 1949-1989، وفي دراسة أخرى لسنة 2008 خلال الفترة 1960-1990، وجد أن معدل الضغط الضريبي الأمثل يساوي 19.3% بمعدل نمو اقتصادي يعادل 6.97% (2).

بالنسبة لمعدل الضغط الضريبي لمختلف الدول المتقدمة فهو ينتقل بين 34.1% في المملكة المتحدة و 51.6% في الدانمارك، هذا وأثبتت الاحصائيات أن معدل الضغط الضريبي في الدول المتقدمة أعلى من المعدل الأمثل والنتيجة من هذا انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

3. العلاقة بين النمو وتوزيع المداخيل والفقير

إن إشكالية العلاقة بين النمو وتوزيع المداخيل والفقير، تظهر عندما تضحي السلطات بمقدار من النمو من أجل أن تحقق بعض العدالة في توزيع الدخل، لهذا تتطلب السياسة التنموية الفعالة فهم طبيعة الترابطات الموجودة بين هذين المتغيرين، ونميز بين نظريتين: نظرية *trickle development* - *down* ونظرية *pro-poor growth*، بحيث الأولى تفترض أن هناك مبادلة بين دعم النمو الاقتصادي وتخفيض درجة المساواة في توزيع المداخيل، ولنفترض بداية أن النمو ناجم عن زيادة الادخار والاستثمار، وأن الميل الحدي للادخار مرتفع لدى طبقة الأغنياء مقارنة بباقي المجتمع، ففي هذا الحالة تمثل عدم المساواة حالة مفضلة لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي سياسة لإعادة التوزيع تؤدي إلى تناقص معدلات النمو، وهذه الفرضية تم تطويرها من طرف KUSNETS، أما إذا أردنا اختبار هذه الفرضية بالنسبة لدول جنوب حوض المتوسط فأغلبها لم يصل بعد إلى نقطة الانعطاف المثلى (*) لمنحني KUSNETS والتي تساوي 14792 دولار أمريكي (أنظر الشكل رقم 02، بحيث مغ: المغرب، سو: سوريا، مص: مصر، جز: الجزائر، تو: تونس، أر: الأردن، تر: تركيا)، فالملاحظ من الشكل أن أغلب الدول بعيدة عن هذه النقطة.



النظرية الثانية تتعلق بالنمو المؤيد للفقراء والتي تعتقد أن تخفيض الفقراء يتم بطريقة غير مباشرة، إذ يجب دمج هذه الطبقة في مسار عملية النمو الاقتصادي، كذلك بالنسبة لهذه النظرية فإن النمو الاقتصادي لا يعتبر شرط كافي وإنما ضروري للتمييز بين أثريين (3) أثر النمو *effet croissance* (وبقيس أثر التحسن في الدخل المتوسط في غياب تطور لتوزيع المداخيل) وأثر عدم المساواة *effet inégalité* (وهو نتيجة التغير في توزيع المداخيل في غياب أي تغير في متوسط الدخل)، وقد توصلت دراسة FEMISE. 2007 إلى عدة نتائج أهمها:

أن النمو في هذه المنطقة لم يكن في صالح الفقراء ما عدا في الجزائر، تونس، وتركيا مع ارتفاع للطبقة المتوسطة في هذين الأخيرين، أما في المغرب ومصر فلم يكن النمو في صالح الفقراء *Anti-poor* (4).

ثانياً: تقدير النموذج الاقتصادي لمعدل الضغط الضريبي الأمثل

1. النموذج القياسي

من أجل تقدير العلاقة بين المستوى الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2015 في الجزائر سنستخدم منهجيتين هما تقدير نموذج scully والنموذج التربيعي. (5)

• نموذج SCULLY. 1996. 2003

قام هذا الأخير بتطوير نموذج يمكن على أساسه تحديد قيمة الضريبة التي تعظم الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي).

يفترض النموذج أن القطاع الحكومي يقسم إلى قطاعين عام وخاص، وعليه تكون الميزانية في حالة توازن عندما:

Y يمثل الناتج الداخلي الخام، و α المعدل الضريبي الكلي، وبتقسيم القطاعين نجد أن نسبة القطاع الخاص هي

لتكن دالة كوب دو غلاس التالية:

$$\begin{aligned} Y_t &= \\ &= a(\alpha_{t-1} Y \\ &\Leftrightarrow \log Y \\ &\Leftrightarrow y_t = \end{aligned}$$

بحيث Y_t يمثل الناتج الداخلي الخام و $\varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2)$

من خلال ما سبق يمكن إيجاد معدل الضريبة* α الذي يعظم النمو الاقتصادي ويمكن إيجاده بتفاضل المعادلة رقم 03 وإعدامها:

• النموذج التريبيعي

يمكن كتابة النموذج التريبيعي كما يلي:

بحيث g_t معدل النمو الاقتصادي و α_t المعدل الضريبي، ومن المعادلة رقم 06 نجد أن المعدل الضريبي الذي يعظم النمو الاقتصادي هو:

2. ملاحظات إحصائية حول الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم فعالية النظام الضريبي، حيث أنه يهدف إلى معرفة الاقطاعات الضريبية الممكنة والتي تحقق أكبر حصيلة، شريطة عدم إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني، ومما تجدر الإشارة إليه هو التمييز بين الضغط الضريبي بالمفهوم الضيق، والذي يعبر عن الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وبالمفهوم الواسع والمعبر عن نسبة كل الاقطاعات.

نظرا لهيمنة الإيرادات البترولية يمكن حساب الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات والذي يكون أكثر دلالة فتتخفف النسبة إلى أقل من 20%، لكن نظرا لعدم إمكانية فصل قطاع المحروقات عن النشاط الاقتصادي (مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بأكثر من الثلث) سننعمد في هذه الدراسة المعدل الذي يأخذ بعين الاعتبار قطاع المحروقات.

كما يمكن القول أن انخفاض مستوى الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر يعود إلى ضعف رودية النظام الضريبي، وكذا ارتفاع التهرب والغش الضريبي،

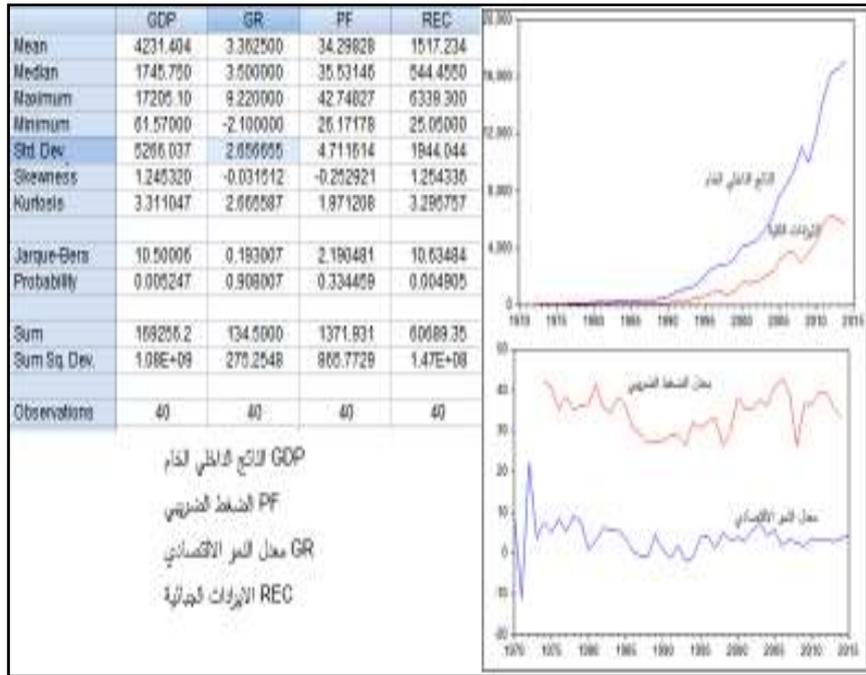
مقارنة الضغط الضريبي في الجزائر بالمعدل النموذجي (25%) يوضح أن السياسة الضريبية في الجزائر تميل لتشجيع الاستثمار والإنتاج أكثر من ميلها إلى تخزين العائدات، ولكن الواقع الاقتصادي يبين ضعفاً لاستثمار النمو، وهذا ما يؤكد فرضية تسرب جزء كبير من الضرائب لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى من خلال الغش والتهرب الضريبي (6).

الجدول رقم 01: تطور الإيرادات الضريبية الكلية خلال الفترة 2010-2014 (%)

2014	2013	2012	2011	2010	الإيرادات الكلية ومنها
100	100	100	100	100	
58.2	61.7	66	68.7	66.1	الإيرادات البترولية
40.8	38.3	34	31.3	33.9	الإيرادات غير البترولية
36.3	34.1	30.1	26.4	29.5	ومنها الإيرادات الجبائية
16.3	13.8	13.6	11.8	12.8	الضرائب على الدخل والأرباح
13.4	12.4	10.3	9.9	11.7	الضرائب على السلع والخدمات
6.5	6.8	5.3	3.8	4.1	الحقوق الجمركية
1.2	1.0	0.9	0.8	0.9	تسجيلات وطوابع
4.4	4.2	3.9	4.9	4.3	الإيرادات غير الجبائية

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2014، ص. 156.

الشكل رقم 03: علاقة النشاط الاقتصادي بالإيرادات (الوحدة مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر التقرير السنوي 2014، المواقع الإلكترونية للبنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من الشكل أعلاه معدل الضغط الضريبي (بمتوسط يعادل 34.3 خلال الفترة 1974-2014) يأخذ نفس اتجاه معدل النمو الاقتصادي (بمتوسط يقدر ب 3.36 خلال نفس الفترة)، إلا أن الضغط الضريبي أكثر تباين (يساوي 22.18) من النمو الاقتصادي (يساوي 7.07)، وهذا على الرغم من أن تسارع الإيرادات أقل من الناتج الداخلي الخام وهذا يعني أن الإيرادات أقل مما يجب أن تكون، أو وجود جزء هام غير مستغل بسبب ضعف المعدل الضريبي، أو ضعف التغطية الوطنية للنشاطات الخاضعة للضريبة.

كما نلاحظ من الجدول رقم 01 أن الإيرادات البترولية تقدر مساهمتها بأكثر من الثلثين في أغلب الأوقات حيث انخفضت من 66.1% في 2010

إلى 58.2% في 2014، وبالتالي من السهولة التنبؤ بانخفاض الإيرادات الكلية أو ارتفاعها والمرتبب بأسعار النفط العالمية، ولتعويض هذا الانخفاض كان لا بد من رفع الجباية غير البترولية وهذا ما يظهر من خلال ارتفاعها من حوالي 34% في 2010 إلى 41% في 2014، فبعد ثلاثين سنة من أزمة المحروقات سنة 1986 والتي اعتبرت أزمة حقيقية بالنسبة للدول المصدرة للنفط، إذ حدث جراء الأزمة تراجع مداخيل الصادرات، وارتفاع معدل التضخم من 8.5% سنة 1985 إلى 18% سنة 1986، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية التي أصبحت نادرة بسبب انخفاض الواردات بنسبة 60%، وعلى الرغم من قرار السلطات ابتداء من سنة 1982 في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984) تطوير الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتحرك في حلقة مفرغة ولم يتم الاستفادة من الدروس السابقة.

كانت الجزائر تكتفي ذاتيا في الستينات صارت تستورد 60% من غذائها في الثمانينات، والسبب أن المداخيل الخارجية للمحروقات عادة تفوق المداخيل الخارجية للتصدير الزراعي أدى إلى ترك الزراعة كمصدر للعملة الصعبة، تجسد بصفة خاصة في قلة الاستثمار نتيجة تحويل الاستثمارات نحو قطاع المحروقات، كذلك الثروة المتراكمة من صادرات هذا القطاع لم يتم توجيهها بالشكل الكافي نحو القطاعات التي يمكن أن تكون بديلة بسبب الفساد، هذه هي بعض الآثار الناجمة عن ما يعرف بالمرض أو العلة الهولندي.

يمكن توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: درجة الارتباط بين المحروقات والاقتصاد الجزائري

الاحتياطات الأجنبية (مليار دولار)	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات	الصادرات غير النفطية (المستخلصة من الزيت)	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	المحروقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام	المؤشر السنة
23.1	63	24.83 (2007)	98	32.5	2002 (متوسط سعر النفط 24 دولار للبرميل)
190.66	69.93	41.57	97.14	34.4	2012 (متوسط سعر النفط 109 دولار للبرميل)
158 (سبتمبر 2015)	58.2 (2014)	39.33 (2014)	90.06	28.45	2015 (متوسط سعر النفط 51 دولار للبرميل)

المصدر: معطيات تم تجميعها من مصادر مختلفة تمثلت في: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2004 و 2014، بالإضافة إلى معطيات متوفرة على موقع صندوق النقد الدولي.

توضح أرقام الجدول أعلاه شدة الارتباط بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، فنسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 05% إلا في سنوات 1996، 2000، و 2015 خلال الفترة 1990-2015 (أنظر الشكل رقم 01)، كما تتضح النسبة المعتبرة من الصادرات المشتقة من النفط كنسبة من الصادرات خارج المحروقات والتي تتجاوز أحيانا 40%.

نسبة الجباية البترولية من الإيرادات تتجاوز الثلثين، وقد وصلت الجباية البترولية للمستوى 76% من مجموع الإيرادات لسنة 2005 الأمر الذي يجعل الجباية العادية لا تكفي لتغطية أجور عمال الوظيف العمومي هذا الوضع يدل على: (7)

- عدم كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب بالضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل بالضريبي.

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية غير المبررة التي لم تستطع توسيعها أو عيها الضريبية.
- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، مما جعل مساهمتها في إيرادات الضريبة ضعيفة.

كما نجد نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام أكبر من الربع، فعلى سبيل المثال ما بين 2005 و2008 تجاوزت 45% لتتخفض بعدها في حدود 30% في 2009 في حين لم تتعد مساهمة القطاع الفلاحي 10%. وفيما يتعلق بالاحتياطات الأجنبية فحسب بنك الجزائر انخفضت بمقدار 32 مليار دولار في الفترة ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015، كما بلغت مداخيل الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 1834 مليار دج مقابل 4.2603 مليار دج خلال نفس الفترة من 2014، كما نجد نسبة التضخم قد تجاوزت 5% سنة 2015، وسجل بنك الجزائر تراجعاً على مستوى السيولة الإجمالية للبنوك من 2700 مليار دج نهاية 2014 إلى 1828 مليار دج نهاية سبتمبر 2015، وبالتالي التوجه نحو إعادة تمويل بعض البنوك خلال السداسي الأول من 2016 لأول مرة منذ سنة 2001. وعلى الرغم من هذه المعطيات إلا أن القروض الموجهة للاقتصاد مازالت مرتفعة وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2015 ارتفعت بمعدل 35.13% ووجهت هذه القروض بنسبة 45.52% لصالح القطاع العام.

3. تقدير النموذج

تقدير النموذجين رقم 05 و 06 موضحان في الجدولين رقم 03 و 04

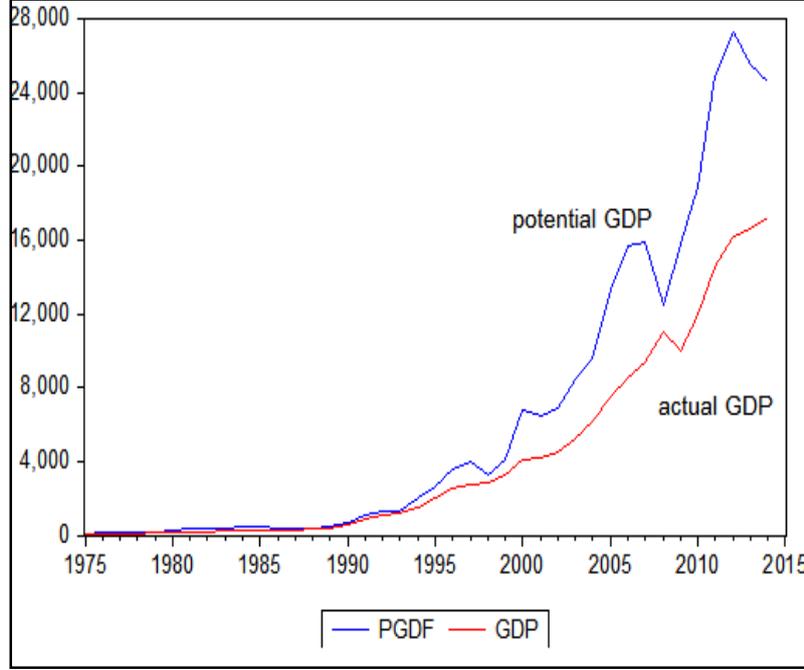
الجدول رقم 03: تقدير النموذج رقم 05					الجدول رقم 04: تقدير النموذج رقم 06				
Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 11/10/16 Time: 23:40 Sample (adjusted): 1975:2014 Included observations: 40 after adjustments					Dependent Variable: GR Method: Least Squares Date: 11/10/16 Time: 21:01 Sample (adjusted): 1975:2014 Included observations: 40 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.751952	0.191290	-37.00059	0.0000	C	-40.34633	20.40541	-1.976168	0.0554
X1	0.2254918	0.067174	3.349655	0.0019	PF	2.384341	1.225948	1.946375	0.0594
X2	0.762676	0.087419	11.31290	0.0000	PF2	-0.621782	0.019140	-1.750983	0.0883
R-squared	0.997486	Mean dependent var	7.297979		R-squared	0.547988	Mean dependent var	3.362506	
Adjusted R-squared	0.997358	S.D. dependent var	1.787938		Adjusted R-squared	0.287311	S.D. dependent var	2.698888	
S.E. of regression	0.082932	Akaike info criterion	-1.881322		S.E. of regression	2.345342	Akaike info criterion	4.631677	
Sum squared resid	0.313386	Schwarz criterion	-1.734656		Sum squared resid	205.9917	Schwarz criterion	4.798343	
Log likelihood	40.22643	Hannan-Quinn criter.	-1.819323		Log likelihood	-89.63353	Hannan-Quinn criter.	4.677475	
F-statistic	7340.406	Durbin-Watson stat	1.595048		F-statistic	6.191043	Durbin-Watson stat	1.732366	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.005129			

المصدر: من إعداد الباحث، مخرجات E-views

من المعادلة رقم 05 نجد أن $\alpha^* = 23.23$ ومن 06 نجد أن $\alpha^* = 39.6$ ، مع ملاحظة أن Y تمثل الناتج الداخلي الخام، GR تمثل معدل النمو الاقتصادي و PF تعبر عن معدل الضغط الضريبي، كما نلاحظ أن كل المعاملات معنوية عند درجة حرية 05% و 10%، كما أن اختبار البواقي لم يطرح مشكل سواء فيما يتعلق بالارتباط الذاتي بين الأخطاء، أو اختبار ثبات تباین الأخطاء. إن المتغير X_1 في النموذج رقم 05 يعبر عن نسبة مساهمة الاقتطاعات الضريبية في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة، أما المتغير X_2 فتعبر عن نسبة مساهمة الاقتطاعات الضريبية للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة، وبما أن كل متغيرات النموذج تم أخذها باللوغاريتم فإن معاملات النموذج تعبر عن المرنة، ما يعني أنه عند زيادة الاقتطاعات الضريبية في القطاع الخاص ب 01% للسنة الحالية فإن الناتج الداخلي الخام في السنة التالية سيزداد ب 0.75%. كذلك يمكن الحكم على قبول النموذج إحصائياً إذ يتجاوز معامل التحديد 99%.

من خلال المعادلة رقم 05 نلاحظ أن معدل الضغط الضريبي خلال كامل فترة الدراسة هو أقل بكثير من المعدل الأمثل كما أن المعادلة رقم 05 أكثر تعبيراً من المعادلة التربيعية، ومن خلال هذا المعدل نلاحظ من الشكل رقم 04 الموضح لفجوة الناتج أو الفرق بين الناتج الحالي والناتج المحتمل (المحسوب بمعدل الضغط الضريبي الأمثل) أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً.

الشكل رقم 04: الناتج الداخلي الخام الحالي والمحتمل



المصدر: من إعداد الباحث

المشاكل المرتبطة باستعمال بالضغط الضريبي

ابتداء من سنة 1986 حدث انخفاض كبير في الجباية البترولية ناجم عن انخفاض أسعار النفط العالمية، وهذا ما دفع بالسلطات إلى البحث عن موارد بديلة أو زيادة الموارد الجبائية العادية لتغطية النقص في الإيرادات البترولية، وبالتالي فاعتماد الضغط الضريبي كما هو محسوب يطرح مشكلتين: (8)

تتمثل الأولى في عدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الضريبية، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بعدم دقة الضغط الضريبي، وخصوصا إذا علمنا أن الإيرادات الضريبية المحلية تساهم بحوالي 03% من الناتج الداخلي الخام، أما الثانية فتتعلق بأخذ أو عدم أخذ الجباية البترولية بعين الاعتبار في حساب الضغط الضريبي، وهذا هو السبب في المستوى المرتفع للضغط الضريبي، إذ يعتبر الاقتصاديون أن الجباية البترولية تشكل فائضا للقطاع العام وليس اقتطاعا ضريبيا.

الخلاصة :

كان يتوقع من الجزائر بعد الاستقلال، صناعيا، أن تصير يابان إفريقيا صارت تصدر سلعة واحدة، وتمتلك صناعة استخراجية والذي يستخرج يصدر للخارج، كانت تعتمد نموذج الصناعات الصناعية للأستاذ G. D. De Bernis والذي من بين أهم خصائصه أنه يخص الصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج كالصناعة الميكانيكية التي تنتج الآلات والمحركات والصناعة الإلكترونية التي تنتج الحواسيب وهي ما يعرف بالصناعات القاعدية صارت تعاني من تبعية تقنية شديدة، فلاحيا كانت تكفي ذاتيا صارت تستورد أكثر من النصف في بعض السلع.

وعليه يمكن الخروج بجملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- إن الإيرادات الجبائية تمثل نقطة جوهرية في السياسة الاقتصادية وبالخصوص فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية، ومما هو معلوم أيضا أن المعدل المرتفع للضريبة لا يكون دائما في صالح النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهذه المبادئ تكون ذات أهمية ضعيفة بسبب تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، و تمثل فيه الجباية البترولية أكثر من الثلثين
- يعتبر بعض الاقتصاديين أن الجباية البترولية تشكل فائضا للقطاع العام وليس اقتطاعا ضريبيا، لهذا لا يمثل معدل الضغط الضريبي الحالي تعبيراً حقيقياً، فهذا المعدل يقدر بأقل من 20% خارج قطاع المحروقات، وهنا تكمن الصعوبة في فك الارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات.
- إن انخفاض أسعار النفط حالياً وما نجم عنه من انخفاض في الإيرادات البترولية والجباية البترولية، تسبب في انخفاض العديد من النفقات وانخفاض في الناتج الداخلي الخام وبالتالي دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة ركود (Récession) لهذا عند اعتمادنا لمعدل ضغط ضريبي أمثل يقدر ب 23.23% من الناتج الداخلي الخام يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من المعدل الحالي.
- إن الانتشار الكبير للاقتصاد الموازي ساهم بشكل كبير في انخفاض الوعاء الضريبي، وهذا الانخفاض يزداد حدة إذا ما أضفنا له ظاهرة العث والتهرب الضريبي والتي ازدادت مؤخراً بفعل الأزمة البترولية ومحاولة السلطات

العمومية الرفع من بعض المعدلات الضريبية لتعويض الانخفاض في مداخيل الجباية البترولية.

- أخيرا ما يمكن أن نعتبره كنتيجة وتوصية في نفس الوقت يتمثل فيمايلي:

نظرا للضرورة الاقتصادية الحالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، ونظرا لتوفر الإرادة السياسية لفك الارتباط بين الاقتصاد الوطني والمحروقات، نعتقد أن هناك عاملين تسببا في التبعية الشديدة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات هما:

- عامل التاريخ: ونقصد وقوع الجزائر في فخ المديونية الخارجية وبالتالي سيطرة المنظمات الدولية على بعض القرارات الاستراتيجية والسيادية وخصوصا التبعية للمستعمر الفرنسي سابقا والذي عمل أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال على أن تبقى الجزائر تابعة اقتصاديا لفرنسا.

- عامل الجغرافيا: بمعنى تطور القطاع النفطي الذي ساهم في تدهور قطاعات أخرى استراتيجية، وذلك من خلال عدم الاستغلال الأمثل لموارده في تطوير قطاعات أخرى تكون بديلا للموارد الأجنبية من العملة الصعبة، وهذا بسبب الفساد الاقتصادي وسوء التسيير.

هذا ما جعل الجزائر تعاني من تبعية غذائية، وتبعية تقنية، وتبعية في مجال التصدير، ولتحرر من هذه التبعية وخلق اقتصاد بديل للنفط، وجب التحرر أولا من هذين العاملين.

الهوامش

¹تتمثل التحويلات وبالخصوص الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الدخل من أهم الطرق المتبعة لإعادة توزيع الدخل، أما الأثر الأكثر شهرة للضريبة والذي يدفع إلى إثبات الوجود النظري لمنحنى LAFFER، هو التشوه (الاعوجاج) في الأسعار النسبية ما بين الراحة والعمل الحاصل بسبب الضرائب المفروضة على الدخل، وبصفة عامة يمكن إرجاع الطابع غير الحاث على العمل إلى الضرائب.

اعتبر LAFFER أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع (تحرّض) قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. فمنحنى LAFFER يثبت - في الحقيقة - بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة. بمعنى أن هناك حد أقصى من الإيرادات الضريبية التي يمكن جمعها من الضريبة. أما "أثر لافر" فيعرف بمبدأ "الضريبة تقتل الضريبة"، وفي حقيقة الأمر فإن هذا المبدأ سبق إليه العلامة العربي ابن خلدون، حيث يقول في كتابه المعروف بالمقدمة وهي مجلد كتبها كمقدمة لكتابها في التاريخ "كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر". في الفصل الثامن و الثلاثون في الجباية وسبب قلتها وكثرتها: "علمنا الجباية أو للدولة تكون قليلة الوزن عكس كثيرة الجملة وأخر الدولة تكون كثيرة الوزن عكس قليلة الجملة" وهذه إشارة مباشرة إلى القانون الذي يعرف بقانون لافر.

²-Gerald W. Scully, Optimal Taxation, Economic Growth and Income Inequality in the United States, NATIONAL CENTER FOR POLICY ANALYSIS, Policy Report No. 316, September 2008.

(*) من أجل توضيح علاقة KUZNETS فان العلاقة ما بين الدخل وعدم المساواة تتم بنمذجتها بمعادلة خطية من الدرجة الثانية $i = a + bY + cY^2$ ، ونقطة الانعطاف تساوي إلى $Y^* = b/2c$ المتغير i يمثل مؤشر عدم المساواة، و Y يمثل الناتج الداخلي الخام للفرد، أما فيما يتعلق بالمعامل c فعندما يكون سالب فهذا يعني أن المنحنى يكون على شكل U مقلوب، وعليه فإن مجموعة

البلدان المدروسة حسب الشكل رقم 19 تقع في الجزء الذي يكون فيه $b-2c > 0$ أي أن عدم المساواة ترتفع بارتفاع الدخل.

³- C. DAYMON, C. GIMET, Les déterminant de l'inégalité et le rôle de l'équité dans les pays du moyen orient et d'Afrique du nord, In Développement économique et ouverture des pays méditerranéens, L'Harmattan, Paris, 2007, pp-11-26.

⁴- V. BERANGER, C. BERTHOMIEU et al., Analyse de l'impact de la croissance sur la pauvreté et l'identification des stratégies de croissance bénéfique aux pauvres "pro-poor growth strategies", Etude de cas pour six pays partenaires méditerranéens: Egypte, Israël, Liban, Maroc, Tunisie et Turquie, FEMISER Research Paper, n°FEM3-31-06R, 2007.

⁵Yaya Keho, Estimating the growth-maximizing tax rate for Cote d'Ivoire: Evidence and implications, Journal of Economics and International Finance Vol. 2(9), pp. 164-174, September, 2010

⁶ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص. 232.

⁷ قديعبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرصاً وتهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/09 أفريل 2008.

⁸ بوزيدة حميد، "الضغط الضريبي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص.ص. 281-298.

قائمة المراجع

- 1- بوزيدة حميد، "الضغط الضريبي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص.ص. 281-298.
- 2- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص. 232.
- 3- قديعبدالمجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرصاً وتهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 09/08 أبريل 2008.
- 4- Barro, R. J. (1990), "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth", *Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, S103–S125.
- 5- BERANGER, V. BERTHOMIEU C., et al., *Analysede l'impactdelacroissancesurlapauvretéetidentificationdesstratégiesdecroissancebénéfique auxpauvres"pro-poor growthstrategies"*, Etudedescaspoursixpays partenaires méditerranéens: Egypte, Israël, Liban, Maroc, Tunisie et Turquie, FEMISEResearchPaper, n°FEM3-31-06R, 2007.
- 6- DAYMON, C. GIMET, *Les déterminant de l'inégalité et le rôle de l'équité dans les pays du moyen orient et d'Afrique du nord*, In *développement économique et ouverture des pays méditerranéens*, L'Harmattan, Paris, 2007, pp-11-26.
- 7- Favero, C.A. et Giavazzi, F. (2009), "How Large are the Effects of Tax Changes?", *NBER Working Paper*, No. 15303, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- 8- Fölster, S. etHenrekson, M. (1999), "Growth and the Public Sector: A Critique of the Critics", *European Journal of Political Economy*, Vol. 15, No. 2, pp. 337-358.
- 9- Fölster, S. etHenrekson, M. (2001), "Growth Effects of GovernmentExpenditure and Taxation in Rich Countries", *European Economic Review*, Vol. 45, No. 8, pp. 1501-1520.
- 10-KehoYaya, "Estimating the growth-maximizing tax rate for Cote d'Ivoire: Evidence and implications", *Journal of*

- Economics and International Finance, Vol. 2(9), pp. 164-174, September, 2010
- 11-Romer, C.D. etRomer, D.H. (2007), "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks", *NBER Working Paper*, No. 13264, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
 - 12-Scully Gerald W., "Optimal Taxation, Economic Growth and Income Inequality in the United States", NATIONAL CENTER FOR POLICY ANALYSIS, Policy Report No. 316, September 2008
 - 13-Scully, G. W. (1996), "Taxation and Economic Growth in New Zealand", *Pacific Economic Review*, Vol. 1, No.2, pp. 169-177.
 - 14-Scully, G. W. (2000), "The Growth-Maximizing Tax Rate", *Pacific Economic Review*, Vol. 5, No. 1, pages 93-96.
 - 15-Skinner, J. (1987), "Taxation and Output Growth: Evidence from African Countries", *NBER Working Paper* No. 2335, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.